Mubarak El-Awad & Co.

Mubarak El-Awad & Co.
Chartered Certified Accountants &
Financial Consultants

مبارك العوض و شركاؤه
محاسبون قانونيون
واستشاريون ماليون

تقرير المراجعين القانونيين إلى السادة مساهمي
بنك فيصل الإسلامي السوداني (شركة مساهمة عامة)

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية المرفقة لبنك فيصل الإسلامي السوداني والتي تشمل قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013، وقوائم الدخل والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية والإيضاحات الأخري.

مسئولية مجلس الإدارة عن القوائم المالية

إن إعداد وعرض هذه القوائم المالية بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية هو من مسئولية مجلس الإدارة. تتضمن هذه المسئولية: تصميم وتنفيذ والمحافظة على نظم الرقابة الداخلية المعنية بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وخالية من الأخطاء الجوهرية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء واختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة وإعداد التقديرات المحاسبية المعقولة في مثل تلك الظروف.

مسئولية المراجعين القانونيين

إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية استناداً إلى أعمال المراجعة التي قمنا بها. لقد تمت عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب هذه المعايير منا الإلتزام بالأخلاقيات المهنية ذات العلاقة وأن نقوم بتخطيط وتنفيذ اعمال المراجعة للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء جوهرية.

تتطلب أعمال المراجعة القيام بإجراءات للحصول على أدلة مراجعة مؤيده للمبالغ والإيضاحات المفصح عنها في القوائم المالية. إن اختيار الإجراءات المناسبة يعتمد على تقديراتنا المهنية، بما في ذلك تقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء ناتجة عن تجاوزات أو أخطاء. وعند تقييم هذه المخاطر نضع في الاعتبار نظم الرقابة الداخلية المعنية باعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة لكي يتم تصميم إجراءات مراجعة مناسبة في مثل تلك الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي مهني حول فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك. كما تتضمن أعمال المراجعة تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية التي أجراها مجلس الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية.

وباعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتمكيننا من ابداء رأي مراجعة حول هذه القوائم.

الرأي

في رأينا إن القوائم المالية تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2013 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية – البحرين وتتفق مع متطلبات قانون الشركات لعام 1925.

مبارك العوض وشركاه
20 FEB 2014
محاسبون قانونيون

مبارك العوض محمد
محاسب قانوني - شريك
الخرطوم
20 فبراير 2014م